الإعلام الغربي: نحن ضدّ الإرهاب لا ضدّ الإرهابيين!

■ عامر نعيم الياس*

«النصرة» روح التمرّد الميداني في سورية. والمعادلة هذه ستبقى صالحة على المدى الطويل. فنحن أمام مشهد علينا منذ البداية أن ندرك سخرية بعض جوانبه. فما يجري من توافق روسيّ ـ أميركيّ في سورية حول الهدنة ينسحب هو الآخر على قرارات مجلس الأمن الدولي والبيانات الخاصة بسورية ومؤتمرات جنيف وعملية السلام المفترضة برمّتها. يكفي أن تتفق واشنطن وموسكو على أن صيرورة الأمور جيّدة حتى ينقضي الأمر ويصير للهدنة مبرّر وللعملية السياسية طعم ولون.

الأمر ذاته ينطبق على «النصرة»، فهي تنظيم إرهابيّ على أوراق قرارات مجلس الأمن الدولي، ومُستثناة من الهدنة أو «وقف العمليات القتالية» في سورية. لكن الهجوم المعاكس الذي تشنّه على الأرض، والمروحة الفضفاضة في المواقف والأهداف الأميركية الخاصة بسورية، وترافق ما سبق بتفسيرات متناقضة على الدوام لأيّ توافق روسيّ ـ أميركيّ، كلّ ذلك كفيل برسم صورة المشهد الجديد.

الهدنة لم تمت رسمياً ولم يعلن أيّ طرف من الأطراف عدم تقيّده بها. لا بل إن ما يجري اليوم في سورية يجري في سياق ما سمّيناه سابقاً «عمليات الهدنة». فنحن أمام نوع مختلف من العمليات الشرعية التي تسمح بها الهدنة في سياق «الحرب على داعش أولاً»، ثم يتمّ طرح مصير «النصرة» على التداول. هو «تجاهل» لوجود «القاعدة» على أرض سورية، وسماحٌ بالاعتماد عليها تحت لافتة التشكيلات والتحالفات المختلفة على أرض سورية.

استأنفت «النصرة» و«أحرار الشام» والفصائل القوقازية والتركستانية وبعض الإسلامية المحسوبة على «الجيش الحرّ» عملياتها العسكرية في المناطق التي رسمت حدود العملية العسكرية الروسية المكثّفة في سورية. وعكست مدى تأثيرها على موازين القوى على الأرض السورية، من ريفَي حلب الجنوبي والشمالي، إلى ريف اللاذقية الشمالي، وليس انتهاءً بسهل الغاب في ريف حماة. تنسيقٌ لافتٌ بين الكتائب الإسلامية القاعدية على الأرض السورية حول هدف إعادة رسم خطوط التماس العسكري تمهيداً لتكريس مناطق نفوذ جديدة وإدارة حرب الاستنزاف. وما يجري يعيد تعويم «النصرة» غربياً باعتبارها صاحبة إنجاز سياسيّ وعسكريّ له أهدافه الاستراتيجية في سورية. وفي هذا السياق، لوحظ اندفاع الصحافة الغربية إلى الحديث عن «ثوّار النصرة» وفق «نيويورك تايمز» الأميركية، و«غارديان» البريطانية، فيما وصمتهم صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» «بالمتمردين».

أما «لوموند» الفرنسية فقد اقتربت من رثاء الإرهابي الدولي أبي فراس السوري حين عنونت أحد تقاريرها: «أبو فراس السوري يُقتل بعد أربعين سنة من الجهاد».

كلّ ما سبق يأتي في وقت وصف المتحدّث باسم تحالف أوباما للحرب على «داعش»، ستيف وارن، الفصائل التي تقاتل اليوم في ريف حلب الشمالي وحتى الجنوبي بأنها «الفصائل المنتقاة». وهو ما يُدخل المعادلة السورية في مرحلة جديدة من التعاطي السياسي والإعلامي الذي يهدف في معظمه إلى الحفاظ على «جبهة النصرة» في الوقت الحالي، وتبرير ملء الفراغ الذي سيخلّفه تراجع «داعش» بفصائل سلفية قاعدية أكثر انضباطاً في الاستراتيجية الدولية والإقليمية الخاصة بسورية.

يرسّخ الغرب عموماً وواشنطن خصوصاً المعادلة التالية: «نحن ضدّ الإرهاب لكننا لسنا ضدّ الإرهابيين». وهذا ينطبق على تنظيم «جبهة النصرة» المصنّف إرهابياً على المستوى الدولي، لكن مَن يقاتل في صفوف التنظيم يوصف «بالثائر» حيناً و«المتمرد» حيناً آخر. وإن أريدَ التطرّف في التوصيف قيل عنه إنه «جهادي». لكن ماذا عن الهدنة؟

الكرة في الملعب الروسي اليوم والاكتفاء بوصف وتوصيف وعدّ «الخروقات» سواء «الجسيمة» أو «غير الجسيمة» لا يبدو أن بإمكانه الصمود طويلاً، فيما الولايات المتّحدة روّجت للبديل والاستنزاف المضاد بعد إسقاط الطائرة الحربية السورية في العيس في ريف حلب الجنوبي. «فالمتمردون السوريون حصلوا على صواريخ مضادة للطائرات طال انتظارهم لها»، قبل أن تضيف أن مصدر المضادات «مستودعات الجيش السوري وحكومة قطر»؟ لكن مجلة «جينز» البريطانية المختصّة في الشؤون الدفاعية حدّدت بدقّة مصدر الأسلحة المتطوّرة وهو الولايات المتّحدة، التي قامت بنقلها إلى سورية من أوروبا الشرقية عبر تركيا والأردن وذلك عبر دفعتين وصلت الأخيرة منها بعد الاتفاق الروسي ـ الأميركي على «وقف العمليات القتالية» في سورية، وبعد القرار الروسي بالانسحاب العسكري الجزئي من سورية.

* كاتب ومترجم سوري

أميركا هي هي ... داعمة «القاعدة» الأولى بالأسلحة

يواصل مركز «غلوبال ريسيرش» البحثي الكندي فضح المخططات الأميركية للسيطرة على الشرق الأوسط، وقال في تقرير نشره مؤخراً على موقعه الإلكتروني، إن الولايات المتحدة الأميركية لا تزال، عبر جهازها الاستخباري «CIA»، تقدّم آلاف الأطنان من الأسلحة الإضافية إلى تنظيم «القاعدة» ومسلحين آخرين في سورية.

وأضاف: وجدت مجموعة «AHS GANES» الاستشارية البريطانية المتخصصة في قضايا الدفاع طلباً لنقل شحنات الأسلحة منشور على موقع «FedBizOps.gov» التابع للحكومة الأميركية. وأصدر هذا الموقع طلبين في الشهور الأخيرة يحضّ فيهما شركات الشحن على نقل مواد متفجرة من غرب أوروبا إلى ميناء العقبة الأردني نيابة عن قيادة النقل البحري العسكري التابعة للأسطول الأميركي. وطالب الالتماس الأول الصادر في 3 تشرين الثاني الماضي من إحدى شركات المقاولات أن تقوم بشحن 81 حاوية محملة بالمواد المتفجرة من ميناء كونستانتا في بلغاريا إلى العقبة.

وختم التقرير قائلاً: تزوّد الولايات المتحدة «المعارضة» السورية بملايين البنادق والأسلحة الرشاشة وقذائف الهاون فضلاً عن آلاف الأسلحة الخفيفة والثقيلة الجديدة ومئات الصواريخ المضادة للدبابات، والتي يذهب نصفها مباشرة إلى تنظيم «القاعدة». والتجارب التاريخية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن العواقب الوخيمة المصاحبة لتزويد التكفيريين بالأسلحة لن تقتصر على سورية وحدها، بل ستمتد في صورة هجمات تستهدف الغرب ومصالحه.

إلى ذلك، حذّرت صحيفة «تايمز» البريطانية من أن تنظيم «داعش» على وشك شنّ هجمات واسعة النطاق في أوروبا، وأنّ العشرات من مقاتليه وصلوا إلى ربوع القارة ضمن صفوف اللاجئين وهم ما يزالون طلقاء. وأضافت أن السلطات اعتقلت قرب سالزبورغ في النمسا عدداً من هؤلاء بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية، وأن من بين المعتقلين مجموعة تطلق على نفسها اسم «عسكر جنجوي»، إضافة إلى الباكستاني محمد غني عثمان المشتبه في تورّطه بهجمات مومباي عام 2008 والتابع لجماعة «عسكر طيبة».

وأشارت إلى أن المحققين يعتقدون أن المعتقلين هم جزء من عدد غير معروف من فرقة تابعة لتنظيم «داعش»، وأنهم استغلوا تدفق اللاجئين للتسلّل إلى أوروبا السنة الماضية، وأن هناك شبكة من «الجهاديين» مقرّها أوروبا تقوم على تقديم الدعم اللوجستي من وثائق وهويات مزوّرة وبيوت آمنة لهؤلاء المقاتلين. وأشارت إلى أن كبار ممثلي الاستخبارات الأوروبية اجتمعوا في باريس في 13 تشرين الثاني قبل ساعات من الهجوم الأكثر دموية في تاريخ فرنسا الحديث والذي عرف بهجمات باريس.

GlobalResearch

«غلوبال ريسيرش»: أميركا زوّدت «القاعدة» في سورية بثلاثة آلاف طنّ من الأسلحة

الولايات المتحدة الأميركية لا تزال، عبر جهازها الاستخباري «CIA»، تقدّم آلاف الأطنان من الأسلحة الإضافية إلى تنظيم «القاعدة» ومسلحين آخرين في سورية.

ووجدت مجموعة «AHS GANES» الاستشارية البريطانية المتخصصة في قضايا الدفاع طلباً لنقل شحنات الأسلحة منشور على موقع «FedBizOps.gov» التابع للحكومة الأميركية.

وقال مركز «غلوبال ريسيرش» البحثي الكندي إن الموقع سالف الذكر قد أصدر طلبين في الشهور الأخيرة يحضّ فيهما شركات الشحن على نقل مواد متفجرة من غرب أوروبا إلى ميناء العقبة الأردني نيابة عن قيادة النقل البحري العسكري التابعة للأسطول الأميركي.

وطالب الالتماس الأول الصادر في 3 تشرين الثاني الماضي من إحدى شركات المقاولات أن تقوم بشحن 81 حاوية محملة بالمواد المتفجرة من ميناء كونستانتا في بلغاريا إلى العقبة.

وشملت شحنات الأسلحة بنادق من طراز «إي كي47» وبنادق آلية من طراز «بي كي إم» وبنادق آلية رشاشية «دي إس إتش كي» وقاذفات صواريخ «آر بي جي 7» وأنظمة أسلحة مضادّة للدبابات من طراز «9 كي11 إم فاكتوريا».

وأضاف التقرير إن إحدى السفن التي كانت محملة بقرابة ألف طن من الأسلحة والذخيرة قد غادرت رومانيا في 5 كانون الأول الماضي، مشيرة إلى أن الأسلحة اتجهت من بلغاريا إلى أجالار في تركيا ثم إلى ميناء العقبة في الأردن.

وغادرت سفينة أخرى محملة بأكثر من ألفي طنّ من الأسلحة والذخيرة في أواخر آذار الماضي، وسلكت المسار نفسه حتى وصلت إلى العقبة في 4 نيسان الجاري.

وذكرت «إي إتش إس جانيس»: نعلم علم اليقين أن «المعارضة» في سورية حصلت على كميات وفيرة من الأسلحة خلال وقف إطلاق النار الرسمي. ونعلم أيضاً أن هذه «المعارضة» تقدم نصف شحنات الأسلحة التي تأتيها من تركيا والأردن إلى «القاعدة» في سورية.

وشاركت «المعارضة» المسلحة المدعومة من جانب الولايات المتحدة الأميركية وتركيا في الهجوم الأخير على تل عيص ضدّ قوات النظام السوري، والذي بدأ بثلاثة تفجيرات انتحارية نفّذها مسلحو «القاعدة» في سورية.

تزوّد الولايات المتحدة «المعارضة» السورية بملايين البنادق والأسلحة الرشاشة وقذائف الهاون فضلاً عن آلاف الأسلحة الخفيفة والثقيلة الجديدة ومئات الصواريخ المضادة للدبابات، والتي يذهب نصفها مباشرة إلى تنظيم «القاعدة».

ورأى «غلوبال ريسيرش» أن التجارب التاريخية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن العواقب الوخيمة المصاحبة لتزويد التكفيريين بالأسلحة لن تقتصر على سورية وحدها، بل ستمتد في صورة هجمات تستهدف الغرب ومصالحه.

وختم التقرير بقوله إن أحداث 11 أيلول وسقوط مئات القتلى في التفجيرات التي استهدفت باريس وبروكسل ولندن (ومن المحتمل برلين قريباً) ليست كافية على ما يبدو لردع الساسة والخبراء الذين يشاركون بفاعلية في الحرب الإجرامية التي تدور رحاها في سورية والتي يبقى الشعب السوري هو الضحية فيها.

Telegraph

«تلغراف»: ليفي يواجه سخرية المفكّرين الأوروبيين

كشف هنري صامويل مراسل صحيفة «تلغراف» البريطانية في باريس أن الصهيوني الفرنسي برنار هنري ليفي عرّاب الفوضى وداعم الإرهاب في سورية وليبيا، بات هدفاً لسخرية كبيرة من المفكّرين الأوروبيين وذلك على خلفية تعرّضه لتاريخ الفيلسوف الألماني الشهير إيمانويل كانت وسمعته، وتطاوله عليه في كتابه «عن الحرب في الفلسفة»، إذ بلغ حدّاً من الغرور والجهل بأن رفع نفسه إلى مستوى الفيلسوف المعروف.

وأوضح صامويل أن ليفي في كتابه الذي حظي كالعادة لدى صدوره بالتطبيل والتزمير في الدوائر المحيطة به وفي وسائل الإعلام الفرنسية اعتمد في انتقاداته اللاذعة ومحاولاته تشويه صورة الفيلسوف ذي التاريخ العريق على كتاب مشبوه ألفه كاتب يدعى جان باتيست بوتول حول حياة كانت الجنسية لتنقلب الطاولة على ليفي، ويبدأ الكورس الذي هلل له في البداية بالضحك منه والسخرية عليه بعد أن كشفت صحافية من صحيفة «لو نوفيل أوبزرفاتور» الفرنسية تدعى أود لانسلان، أن الكاتب المزعوم غير موجود وأنه مجرد شخصية وهمية اخترعها صحافي ساخر معاصر يدعى فريدريك بيج بهدف السخرية والفكاهة وهو يعمل لصحيفة «انكانار انشينيه» الساخرة.

وأشار صامويل إلى أن ليفي وبسبب خلفيته الثقافية الهشة لم ينتبه إلى النكتة ووقع في الفخّ، إذ اعتقد أن بوتول شخص حقيقي من لحم ودم، لذلك تورّط بالنقل عنه قائلاً في كتابه: «لقد برهن البروفسور جان باتيست بوتول بشكل قاطع في سلسلة محاضرات عن الكانتيين الجدد في باراغوي على أن كانت شخص مزيف وتجريدي وهو باختصار شخص تافه ولا معنى له».

ولضحالة ليفي وسطحية ثقافته وغبائه الذي يعلمه كل المثقفين الحقيقيين في فرنسا، لم ينتبه الصهيوني الفرنسي إلى عدم وجود كانتيين جدد في باراغوي وحتى تلميذ صغير في الثانوية لا يمكن أن يقع في هذه الغلطة.

وتقول الصحافية لانسلان التي كشفت فضيحة ليفي: «إن المازق والخطأ اللذين وقع فيهما الاخير يشكلان حماقة كبرى تثير الشكوك حول أسلوب ليفي وسلوكه».

يذكر أن ليفي من أشدّ المساهمين في دعم الإرهابيين بالتسليح في سورية وليبيا وكان من أهم المؤيّدين والمروّجين للتنظيمات الإرهابية في عدد من دول العالم العربي وشارك في مؤتمرات دولية للترويج للإرهابيين.

Telegraph

«تلغراف»: بريطانيا تخاطر بأفغانستان جديدة في ليبيا

حذّر قائد بريطاني سابق من أن التدخل البريطاني المقترح في ليبيا يهدّد بالوقوع في الأخطاء نفسها التي أفسدت الحملة في أفغانستان، بحسب ما نقلته صحيفة «تلغراف» البريطانية.

وقال العقيد روبرت ويلوتش، الذي كان قائداً كبيراً في ليبيا عام 2010، إن خطط الانضمام إلى قوة التدريب التي تقودها إيطاليا لتعزيز القوات الليبية ضد مقاتلي تنظيم «داعش»، قد تكون عرضة لزيادة تدريجية مماثلة كالتي جعلت القوات الدولية تخفق بعد سقوط نظام طالبان.

وأضاف أنه من دون خطة مدروسة بعناية يمكن أن يجد الجنود أنفسهم مرة أخرى متورّطين من دون قصد في صراعات السلطة المحلية، بل قد يجدون المليشيات المتناحرة تتّحد ضدّهم.

يشار إلى أن مجلس الوزراء البريطاني وكبار القادة اقترحوا إرسال ألف جندي بريطاني إذا طلبت ليبيا ذلك لمساعدتها في وقف انتشار مقاتلي «داعش» الذين استولوا على مئات الكيلومترات الساحلية حول مدينة سرت.

ونبّه ويلوتش إلى أن الأمر قد يكون مغرياً جداً للانخراط في أمور أخرى غير التدريب فقط، مثل الاستجابة للأزمة أو دحر تنظيم «داعش» نفسه، وعندئذ قد تنجرّ القوات من غير قصد إلى الخلافات السياسية التي لم يفهموا إلا القليل منها.

ولمّح إلى أن هذه المهمة العسكرية من المرجح أن يُنظر إليها بارتياب بسبب التاريخ الاستعماري الوحشي للإيطاليين في البلاد، وقال إن قوات التدريب يجب أن تكون بدلاً من ذلك تحت قيادة مسلمة.

وأضاف أنه ينبغي عدم نشر القوات من دون تدريب ثقافي وإعلامي مكثف، بحيث يتجنبون الوقوع في حبائل الفصائل المتناحرة والسياسة الضبابية.

الجدير ذكره أن الحكومة البريطانية لم تتوصل إلى قرار نهائي في شأن إرسال قوات إلى ليبيا، ولم تتلق بعد دعوة رسمية للمساعدة من حكومة طرابلس.

TIMESONLINE

«تايمز»: «داعش» تسلّل بين اللاجئين إلى أوروبا

حذّرت صحيفة «تايمز» البريطانية من أن تنظيم «داعش» على وشك شنّ هجمات واسعة النطاق في أوروبا، وأنّ العشرات من مقاتليه وصلوا إلى ربوع القارة ضمن صفوف اللاجئين وهم ما يزالون طلقاء.

وأضافت أن السلطات اعتقلت قرب سالزبورغ في النمسا عدداً من هؤلاء بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية، وأن من بين المعتقلين مجموعة تطلق على نفسها اسم «عسكر جنجوي»، إضافة إلى الباكستاني محمد غني عثمان المشتبه في تورّطه بهجمات مومباي عام 2008 والتابع لجماعة «عسكر طيبة».

وأشارت إلى أن المحققين يعتقدون أن المعتقلين هم جزء من عدد غير معروف من فرقة تابعة لتنظيم «داعش»، وأنهم استغلوا تدفق اللاجئين للتسلّل إلى أوروبا السنة الماضية، وأن هناك شبكة من «الجهاديين» مقرّها أوروبا تقوم على تقديم الدعم اللوجستي من وثائق وهويات مزوّرة وبيوت آمنة لهؤلاء المقاتلين.

وأشارت إلى أن كبار ممثلي الاستخبارات الأوروبية اجتمعوا في باريس في 13 تشرين الثاني قبل ساعات من الهجوم الأكثر دموية في تاريخ فرنسا الحديث والذي عرف بهجمات باريس.

ونسبت الصحيفة إلى أحد المشاركين في الاجتماع الأمني القول إن ضباط الاستخبارات الأوروبيين فشلوا في تقدير التهديد الأمني الذي تسبّب به تدفّق اللاجئين إلى أوروبا.

وأضافت أن مسؤولي الاستخبارات الأوروبيين اعتقدوا أن ليس بمقدور تنظيم «داعش» شنّ هجمات واسعة النطاق داخل الأراضي الأوروبية، وأنهم خلصوا إلى أن التنظيم لا يستخدم تدفق اللاجئين للتسلل إلى أوروبا.

ولكن تحقيقاً فرنسياً كشف عن أن غالبية المتورطين في هجمات باريس وصلوا إلى أوروبا مع اللاجئين.

The Boston Globe

«بوسطن غلوب»: هذه هي أميركا إذا تولّى ترامب الرئاسة

نشرت صحيفة «بوسطن غلوب» الأميركية صفحة أولى ساخرة تصوّر ما سوف يحدث في الولايات المتحدة الأميركية في حال انتخاب دونالد ترامب رئيساً للبلاد، ما دفع المرشح الرئاسي إلى انتقاد الصحيفة .

وحملت الصحيفة في صفحتها الأولى التي اعتبرت أنها صادرة في 9 نيسان 2019 عنواناً يقول «بدء الترحيلات» على خلفية مقالات في شأن إيفاء ترامب بما تعهّد به في حملته الانتخابية بترحيل الملايين من المهاجرين غير القانونيين .

ووصفت مقالات أخرى تروي تفاصيل حرب تجارية تلوح في الأفق مع الصين والمكسيك، ورفض القوات الأميركية قتل أسَر الإرهابيين إضافة إلى وضع قوانين تشهير أكثر صرامة تستهدف الصحافة .

وكتبت الصحيفة في مقالها الافتتاحي: رؤية دونالد ترامب لمستقبل أمتنا مقلقة للغاية لأنها لا تمتّ بصلة للأميركيين.

وقالت الصحيفة إن صفحتها الأولى الساخرة تهدف إلى تصوير تصريحات ترامب «في خاتمتها المنطقية» في محاولة لإظهار «أن رؤيته لأميركا تعد بأن تكون مقلقة في الحياة الحقيقية، إذ إنها تُصوَّر باللونين الأبيض والأسود على الصفحة.

ودعت الصحيفة الجمهوريين إلى دعم مرشح بديل في مؤتمر الحزب المقرّر في تموز المقبل، مشيرة إلى المرشح السابق ميت رومني أو رئيس مجلس النواب بول رايان كبديلين محتملين . ووصف ترامب في مؤتمر انتخابي في روشستر في نيويورك الصحيفة بأنها «غبية». وقال: لا قيمة لها، تباع مقابل دولار»، واصفا القصة بأنها ملفقة وغير صادقة.

THE INDEPENDENT

«إندبندنت»: ترامب صائب في شأن عدم جدوى الناتو

قالت كاتبة في صحيفة «إندبندنت» البريطانية إن الأمر الوحيد الذي أصاب فيه المرشح الجمهوري المحتمل دونالد ترامب، أن حلف الأطلسي «الناتو» قد عفا عليه الزمن، وحذر كاتب في صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية من خطر ترامب، الذي أصبح كالحيوان الجريح بعد نتائج ولاية ويسكنسون، على الحزب الجمهوري إذا لم يحصل على ترشيح الحزب. وأوضحت الكاتبة ماري ديجفسكي ـ في «إندبندنت» ـ إن وصف ترامب لـ«الناتو» بالحلف الفارغ فكرة صائبة رغم أنها صادمة. وأشارت إلى أن ترامب يعتبر أن الإرهاب العالمي أكبر تهديد للعالم تجب مواجهته، وأن الحلف ليس مؤهلاً للقيام بهذه المهمة.

وأضافت أنه يعترض بشكل خاص على ما تدفعه أميركا من أموال للناتو مقابل ما يدفعه الحلفاء الأوروبيون، ويرفض أن يعتبر أميركا شرطيا للعالم.

وأشارت أيضاً إلى أن ترامب بإثارته الشكوك حول مستقبل «الناتو» فإنه يصرّح بأفكار تتحدّى إجماع المؤسسة بأميركا والأكاديميين المؤيدين للعلاقات الوثيقة بين جانبي الأطلسي، وكل الجنرالات المنتشرين ما بين الولايات المتحدة ودول البلطيق، وحتى الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي يرفض أن تكون بلاده شرطي العالم. وقالت الكاتبة إن حلف الناتو عفا عليه الزمن منذ 1989 عندما سقط جدار برلين، وكان يجب أن تكون نهاية الحرب الباردة مناسبة لتشييعه إلى مثواه الأخير، لكنه استمر بعد ذلك أكثر من 25 سنة يبحث عن دور يؤديه.

وأوردت أن هناك أسباباً عدّة منعت حل الناتو، ومنها الأوضاع غير المستقرة والمتغيّرة بسرعة في العالم مثل خوف الدول التي ابتعدت عن محور موسكو السابق في شرق أوروبا من التهديد الروسي، ولجوء تلك الدول إلى الغرب للدفاع عنها. وأضافت أن أوروبا والغرب عموماً أضاعوا فرصة مناسبة لحل حلف الناتو ووضع تسوية أمنية جديدة في القارة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كما أضاعوا فرصة أخرى خلال التسعينات من القرن الماضي عندما برز توتر بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في شأن سعي الاتحاد إلى الانفراد بقراراته الأمنية.

وختمت ديجفسكي مقالها بأن أقل الأساليب إثارة للجدل لحل الناتو حالياً ليس وقوع تغيرات كبيرة بحجم انهيار الاتحاد السوفياتي، ولا استقلال الاتحاد الأوروبي بقراراته الأمنية، بل إعلان الولايات المتحدة أن «الناتو» لم يعد يخدم مصالحها.

ونشرت «فايننشال تايمز» مقالاً للكاتب جاكوب فايسبيرغ حذر فيه من خطورة ترامب على الجمهوريين إذا لم يحصل على ترشيح الحزب، قائلاً إن ترامب المتعطش للسلطة لن يترك الساحة بهدوء إذا لم يحصل على ما يرغب، لأنه نرجسي ولأن النرجسيين لا يتسامحون مع الهزيمة.

وأورد الكاتب عدداً من تصريحات ترامب التي تعزّز ما ذهب إليه من القول بخطورة ترامب على الحزب مثل قوله «حياتي كلها انتصارات، وعندما أفعل شيئاً، أكون الرابح». لكن الكاتب رجّح عدم حصول ترامب على الترشيح على ضوء نتائج ولاية ويسكنسون، وحتى إذا فاز في نيويورك.

وتوقع الكاتب أن يتسبّب ترامب إما في القضاء على الحزب الجمهوري بإثارته الشغب وأعمال عنف بين مؤيديه ومعارضيه داخل الحزب، أو في انقسام الحزب إلى حزبين أو على الأقل إلى كتلتين مختلفتين داخل الحزب الواحد.

ونصح فايسبيرغ الحزب الجمهوري بتوخي الحذر في كيفية حرمان ترامب من أمر يعتبره، لفرط نرجسيته، حقا له لا جدال فيه، قائلاً إن أفضل سيناريو أن تتم مواجهة ترامب بالحقائق العملية خلال الانتخابات الأولية الجارية وهزيمته قبل انعقاد المؤتمر العام منتصف حزيران المقبل.

تقرير

مجلس التعاون الخليجي ... أهداف مشتركة وسياسات مختلفة!

أُنشئ مجلس التعاون الخليجي الذي يضمّ في عضويته دول: السعودية والإمارات وقطر وعُمان والبحرين والكويت، عام 1981، وذلك في أعقاب أزمة النفط في سبعينات القرن الماضي، والانسحاب البريطاني من منطقة الشرق الأوسط عام 1971.

ويواجه المجلس، الذي كان الهدف من إنشائه تسهيل التعاون الأمني والاقتصادي بين أعضائه الستة، أكبر أزمات أمنية واقتصادية تحيط به منذ إنشائه، ويسعى إلى مواجهة تلك الأزمات الأمنية والاقتصادية عبر اتخاذ تدابير استثنائية.

ويتوقع تقرير صادر عن معهد «ستراتفور» أن توحّد التهديدات الأمنية دول مجلس التعاون الخليجي الذي تؤثّر المملكة العربية السعودية في سياساته بشكل كبير.

وفقاً للتقرير، فإنه في أعقاب أيّ دورة انتعاش أو انكماش اقتصادي، تؤثر أسعار النفط المنخفضة على سلوكيات الدول التي تعتمد على النفط عالمياً. وقد ناقشت دول الخليج تلك المشكلة، وأجرت إصلاحات اقتصادية، وثمة الآن حاجة ملحّة إلى إدخال المزيد من تلك الإصلاحات، لا سيما بالنظر إلى أن هبوط أسعار النفط الحالي قد يمتد إلى خمس سنوات أو أكثر.

ويشير التقرير إلى أنه في أعقاب انهيار أسعار النفط وبلوغها مستويات منخفضة جداً، حدث عجز في ميزانيات بعض دول المجلس للمرة الأولى في تاريخها، كما الحال مع المملكة العربية السعودية، التي لجأت إلى السحب من الاحتياطي الدولاري. منوهاً أنه رغم اتفاق دول المجلس على ضرورة اتخاذ إصلاحات اقتصادية، إلا أنها على الأرجح ستتبع سبلاً مختلفة في تطبيق ذلك.

وتسعى المملكة إلى تعويض خسائرها الناتجة عن انهيار أسعار النفط وتحاول إيجاد مصادر بديلة للدخل، حسبما يشير التقرير. ويأتي ذلك عبر إجراء إصلاحات اقتصادية تشمل فرض ضرائب على الشركات المحلية والأجنبية، وهو ما قد واجه معارضة داخلية من قبل. كما تحاول المملكة سنّ تشريعات تصلح من وضع القطاع المصرفي، وهو ما تحاول البحرين فعله أيضاً، وذلك سيراً على خطى البنك المركزي الإماراتي الذي امتثل لتشريعات معاهدة بازل الثالثة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ويشير تقرير «ستراتفور» إلى أنه مع إعلان البنك المركزي السعودي مؤخراً أن المعروض النقدي في المملكة انخفض في شباط للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن، فمن الواضح أن السعودية تحتاج إلى اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة من جانبها، سوف تضطلع بدورها في رسم النموذج الاقتصادي للدول الأعضاء الأخرى لجذب مزيد من الاهتمام في السنوات المقبلة.

ويؤكد التقرير أن الإمارات العربية المتحدة تنسق التعاون الاقتصادي بين دول المجلس حتى تبدو المجموعة كمنطقة جذب استثماري واعدة أمام المجتمع الدولي. وسيحافظ هذا التنسيق الاقتصادي والعسكري على وحدة المجلس في خضم حقبة من الاضطراب السياسي والاقتصادي.

ويشير تقرير «ستراتفور» إلى أن خفض الأجور في الدول الخليجية قد أصبح ضرورة حتمية، رغم أن ذلك يتناقض مع برنامج توظيف العمالة الوطنية. فقد اعتاد السعوديون على العمل في القطاع العام بمرتبات عالية فضلاً عما يحصلون عليه من دعم من الدولة، ذلك الدعم الذي أوصى صندوق النقد الدولي دول الخليج في 2015 بضرورة إلغائه تدريجياً. فضلاً عن أن كبر عدد سكان السعودية يعيقها عن عملية الخصخصة وتنويع مصادر الدخل.

ويلفت التقرير إلى سعي دول الخليج إلى خفض الإنفاق الحكومي في مراحل سابقة انخفضت فيها أسعار النفط، مثلما حدث في منتصف الثمانينات، غير أنها واجهت معارضة عنيفة من مجتمع رجال الأعمال. وقد حاولت الكويت العمل بنصيحة صندوق النقد الدولي في منتصف الثمانينات أيضاً في خصوص خفض الإنفاق الحكومي عن طريق رفع الدعم وفرض المزيد من الضرائب. لكن الأمر قوبل برفض البرلمان الكويتي.

ستقود الإمارات، حسبما يرى التقرير، دول المجلس في تطبيق عملية الإصلاح تلك، بتقديمها نماذج معقولة في السياسات الاقتصادية المطبقة مثل ضريبة القيمة المضافة وسياسات القطاع المصرفي، التي ستجعل المجلس ككل موقعاً جاذباً للاستثمارات خلال السنوات القليلة الماضية.

يقول التقرير أيضاً إن الكويت وقطر والإمارات لا تعاني اقتصادياً كباقي دول المجلس، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها، وتمتعها باحتياطات نقدية هائلة وصناديق ثروة سيادية لها عائد استثمار عالمي.

وقد جاءت البحرين في صدارة دول المجلس من حيث إدخال تغييرات أشمل حتى الآن؛ فقد أعادت هيكلة الدعم على اللحوم والخضروات والتبغ أو ألغته. بينما واجهت حكومة الكويت معارضة شعبية قوية لخطة رفع الدعم عن الغذاء في 2015. وقد أدخلت دول المجلس إصلاحات مختلفة على برامج دعم الوقود والطاقة. وقد طرحت عمان من جانبها فكرة ضرائب الاستهلاك الشخصية لكنها لم تقرها بعد.

لكن التعاون بين تلك الدول تتفاوت درجته من فترة إلى أخرى. فقد مرت العلاقات بين بعض دول الخليج بفترة من التوتر بسبب انقسامها حول الأوضاع في الشرق الأوسط، فبعد دعم قطر لحكم الإخوان المسلمين في مصر، قامت السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر، متهمين إياها بالعمل على تهديد أمن دول الخليج، والخروج على الميثاق الذي يجمع تلك الدول.

ومن ناحية أخرى، تبرز تحدّيات أمنية كبرى أمام دول المجلس، فالعلاقة المتوترة مع إيران دفعت دول الخليج للاصطفاف خلف السعودية لمواجهة ذلك التهديد، حيث تحاول إيران السيطرة على سورية عبر القتال صراحة إلى جانب الأسد. وقد دفع ذلك دول الخليج إلى دعم فصائل معارضة داخل سورية.

ويشير التقرير إلى أن التعاون الأمني بين دول الخليج لم يقف عند هذا الحدّ، فقد شنت تلك الدول، تحت قيادة السعودية، حرباً على الحوثيين في اليمن، المتهمين بتلقي الدعم من إيران أيضاً. ومن قبل، ومع بدايات «الثورات العربية» في 2011، دفعت دول الخليج بدرع الجزيرة، وهو القوة الخليجية المشتركة، إلى داخل البحرين للمساعدة في إخماد التظاهرات التي عمّت البحرين وقتئذ.

يؤكد التقرير على أنه، ومن الناحية السياسية، لايمكن لدول مجلس التعاون الخليجي إصلاح أنظمتها المعقدة بسرعة، لأن هذا القرار يعتمد بشدة على الثقافة الفردية الخاصة بكل دولة من دول المجلس ويتصل بتغيير النمط الاجتماعي. هذا النمط سيتغير بشكل جذري في المملكة العربية السعودية. إن مجلس التعاون الخليجي، على عكس الاتحادات السياسية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي، هو اتحاد أمني أكثر من كونه اقتصادياً، فكل من الأمن والسياسة كانا من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في تأسيسه.